

أنت لطلب ميراثاً قبل علمها بجدث لا نورث» فلما رواه أبو بكر قبله وقعت ولم تعاوده في طلب الميراث بعد علمها بجدث لا نورث ولم يُؤزِر ذلك أي معاودتها لطلب الميراث من طريق صحيحة ولا ضعيفة . قال الخيري في شرح الفلاحة أنه لما قال أبو بكر لفاطمة بعد طلبها الميراث : يا بنت رسول الله اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول «لما عاشر الانبياء لا نورث ما خلفناه صدقة» فصدقه سائر الصحابة في ذلك وشهدت به سماعة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعض الحاضرين ايضاً فسكت فاطمة انقياداً للحق وطوعاً للشرع انتهى بلفظه (قلت) ودل على انقيادها للحق ان لم تعاود طلب الميراث ولا علم منها تجرماً ولا تعظيماً ولا ملامة لابي بكر فعرفت بطلان تأويل المافظ وانها اختلفت هي وابوبكر في العموم والخصوص كما يعرف بطلان قوله : ان علياً والعباس اختلفا هما وابوبكر في ذلك فانه لم يطلب الميراث بعد معرفة حديث لا نورث حتى يقال انها تأويل لما سعه لم يطلب ميراثاً من ابي بكر ولا سمعاه الا من روايته لا انها سمعاه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا طلباً من عمر ميراثاً كما سنقره ولا يتم انهما تأوله وتأولته بالتول عليها السلام الا لو نازعوا في ذلك لابي بكر بعد علمها بجدث لا نورث ولا توجد رواية صحيحة ولا سقيمة انهم نازعوا ابا بكر بعد معرفتهما بجدث لا نورث فكيف يقال تأولوا شيئاً ما عرفوه ؟ فتدبر . والعجب من قول المافظ انه لا اختلاف فيهما هو وابوبكر في الحديث وانه اخذ بعمومه واخذها بالخاص نسبها عمر الى اعتقادك من خلفها يريد قول عمر بن عثمان انه ظلم اي ابا بكر فان هذا الذي قاله ابن حجر باطل من وجهين : (الاول) انه لو فرض صحة ما قاله من اختلافهما مع ابي بكر في التأويل فغايب ذلك انها مسألة اجتهادية على من هم اي ابي بكر وعلي والعباس ماجور غير ملوم ولا يجوز ان يسمى ظالماً وقد قال عمر بن عثمان ان ابا بكر ظلم غادر فاجر وحاشا لهما ان يعتقد ذلك في مسألة اجتهادية ظنية . (الثاني) ان ميراث المؤمنين عليه السلام لما صار خليفة لم يغير ما كان من ابي بكر ولو كان عنده ظالماً فاجراً لما حل له ان يقر ما فعله ولو جوب عليه تغييره فانظر هذا



التفريح الذي فرعه المافظ على الاختلاف في مسألة ظنية اجتهادية لوصح والافان دعوى ابن حجر انها خصصا العموم بها والتول دعوى لادليل عليها فانه لم يذكر احد منهم مخصصاً ولا حام حوله ولا علم انهم طلبوا الميراث بعد علمهم بجدث لا نورث فاقرب ما يحمل عليه قول عمر انهما يزعمان ان ابا بكر ظالم انهما حكمتا حقة تقع في موقف الخصام وان كان الغالب انما يقع من المتخاصمين كما وقع من العباس في جناب الوصي انه ظالم ولم يجب الوصي عليه بشيء . قال المافظ : ولم أر في شيء من الطرق انه صدر من علي في حق العباس شيء بخلاف ما يشتم من رواية ابنه استبأ . قال المازني اجود ما يحمل عليه انه قال ذلك أي العباس ادلاً لا اعلى علي لانه كان عنده بمنزلة الولد فاراد دعه عما يعتقد انه مخطئ فيتمتني واذا تقرر ذلك ان التول لم تطلب الميراث بعد علمها بجدث لا نورث فاعلم انه قد روي أنها طلبت الخلة في شرح الخيري على القلائد وهو مشهور على السنة ان فاطمة عليها السلام بعد ذلك ادعت انه ملكها رسول الله صلى الله عليه وسلم سها ما في ذلك وان ابا بكر طلب منها البينة فانت بعل عليه السلام ولم يمين فقال رجل مع الرجل او امرأت مع المرأة انتهى كلام الخيري . والى هذا اشار المهدي عليه السلام في القلائد حيث قال : مسألة وقضاء ابي بكر في ذلك صحيح خلافاً للامامية وبعض الزيدية لربما لو كان باطلاً لانتفضه علي عليه السلام ، ولو كان ظالماً لالتزمه بوجهاتكم والمسلمون انتهى بلفظه . (قلت) : الا ان رواية الخلة لم تجدها في شيء من كتب الحديثين المعروفة الا انه اخرج عمر بن شبة انه قيل لزيد بن علي رضي الله عنه ان ابا بكر انتزع من فاطمة فذلك فقال له انها كان رجماً وكان يكره ان يغير شيئاً تركه صلى الله عليه وآله وسلم وانت فاطمة رضي الله عنها فقالت : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطاني فذلك فقال : هل لك بيعة فشهد علي رضي الله عنه ولم قال له لكن رجلاً وامراً تسخيتهم . فقال زيد بن علي انه والله لو رجح الامر فها التي قضيت فيها بقضاء ابي بكر انتهى واما الامام المنصور وابنه القائم بن محمد عليهم السلام فخرجت بحجة الخلة ورد على المهدي والامام يحيى وقال : ان قضاء